المكتبات العامة وعلاقتها بالمفاهيم الاقتصادية

١/٠ تمهيد:

يعد هذا الفصل بمثابة البوابة الرئيسية التي تؤدى إلى الولوج نحو أهداف الدراسة في الفصول التالية وذلك من خلال الدراسة الميدانية لبعض المكتبات العامة المصرية.

وهذا الفصل يرسى المفاهيم والمصطلحات المالية والاقتصادية التي سيتم تناولها في الدراسة وارتباط هذه المفاهيم وتلك المصطلحات بالمكتبات العامة وكيفية تطبيقها بها، ومدى أهمية أن يكون العاملين بمجال المكتبات بصفة عامة، والقائمين على إدارة المكتبات بصفة خاصة على دراية كاملة بها للتمكن من وضع وتنفيذ خططهم المستقبلية للمكتبات العامة في مصر.

وبداية تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد والمعلومات حليفان متضامنان لدفع عجلة التقدم في شتى النواحي العلمية والتكنولوجية والاجتماعية..الخ، حيث لم يعد يعزى أي تدهور أو تخلف في دولة ما من الدول إلى نقص في رأس المال أو في الموارد الطبيعة أو في الموارد البشرية وإنما يعود في المقام الأول إلى نقص المعلومات أو سوء الإدارة (١)، خاصة وأن السياسة في حقيقة الأمر هي علم وفن إدارة موارد الشعوب، بما تشمله من موارد اقتصادية وبما يحقق لهذه الشعوب كافة مصالحها واستقرارها(٢).

وتشكل المكتبات العامة نمطاً متميزاً من مرافق المعلومات، لما تحتويه من إنتاج فكرى متنوع في شتى مجالات المعرفة ذات التأثير على الاقتصاد المحلى، و لقد أصبحت إدارة المكتبات العامة – خاصة إدارة النواحي المالية – أحد أهم التحديات التي تواجه هذه المكتبات لكي تتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية. فإدارة المكتبات من النواحي المالية يجب أن تكون بالصورة التي تمكنها من أداء دورها في المجتمع الذي تقوم على خدمته.

ويوجد العديد من الأبحاث والدراسات التي تناولت المكتبات العامة من حيث تعريفها وأهدافها وخدماتها ..الخ، ولكننا هنا بصدد التركيز على نظرة تلك الدراسات السابقة بعلاقة المكتبات العامة بالجوانب المالية والاقتصادية انطلاقاً مما ورد في بيان الإتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات IFLA عن المكتبات والتنمية في والذي جاء فيه نصاً:

"إن حق الحصول على المعلومات هو حق من حقوق الإنسان كي يواجه مشكلة الفقر ويدعم التنمية المستدامة. وتُعد المكتبات المكان الوحيد في كثير من المجتمعات الذي يوفر المعلومات لأفراد المجتمع، لتطوير التعليم واكتساب المهارات الجديدة وتوفير فرص العمل وإقامة المشروعات الاقتصادية واتخاذ القرارات الصائبة والتي تتعلق بالزراعة والصحة" (٣).

وقد ذكرت الموسوعة العالمية لعلوم المكتبات والمعلومات في تعريفها لمفهوم المكتبة العامة بأنها المكتبة التي تعتمد على التمويل العام من أجل المنفعة العامة(٤).

وعرفها محمد فتحي عبد الهادي و نبيلة خليفة جمعه بأنها المكتبة التي تعتمد على التمويل العام من أجل الاستخدام العام، مع الإشارة إلى أنها تقدم خدماتها بالمجان بصفة عامة بصرف النظر عن المخصصات المالية المساندة لها ومصادرها سواء عامة أو خاصة(٥). كما ذكرا أن الخدمة المكتبية العامة هي في الأساس خدمة مجانية، مع الإقرار بأن المكتبات العامة تواجه صعوبات فيما يتعلق بالتمويل(٦).

كما عرفها أحمد أنور عمر بأنها أداة من أدوات المجتمع الحديث وأقلها من حيث التكاليف(٧).

ويرى أحمد عبد الله العلي أن الدعم المالي من أهم مظاهر الاهتمام بالمكتبات العامة لما له من دور أساسي في توفير احتياجات تلك المكتبات وتطويرها بالشكل الذي يحافظ على مستوى أدائها واستمرار فاعليتها من أجل تلبية احتياجات جميع فئات المستفيدين(٨).

ولكن إذا ما نظرنا للواقع في جمهورية مصر العربية نجد أن معظم المكتبات العامة تنفق من الموازنة العامة للدولة التي تحدد لها مخصصات مالية وسياسات لصرف هذه المخصصات وهو ما تقوم به الإدارة المالية في ضوء الاعتمادات المالية ويتبع ذلك نظام مراجعة مالية دقيق.

١/١ المكتبات العامة والموازنة العامة للدولة:

يوجد عدة تعريفات للموازنة منها تعريف محمد الهادي بأنها تقديراً متوازناً للمصروفات والإيرادات لفترة زمنية محددة أو بمعنى آخر هي ترجمة مالية للعمليات المستقبلية، وهى تعتبر معياراً إرشادياً وتوجيهياً في اتخاذ القرارات الإدارية التي تؤثر على أنشطة المكتبة، أي أنها ترجمة مالية للأداء بالنسبة لما سوف يتم من أعمال(٩).

و تُعرف الموازنة العامة للدولة (Public Budget) بأنها "تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة، عن فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة، ويتبين من هذا التعريف أن الموازنة العامة للدولة تستند إلى عنصرين أساسيين هما التقدير والاعتماد.

بالنسبة إلى التقدير فإنه يتمثل في أرقام تقديرية تمثل الإيرادات العامة التي ينتظر أن تحصل عليها السلطة التنفيذية، وكذلك النفقات العامة التي ينتظر أن تنفقها لإشباع الحاجات العامة للشعب.

أما بالنسبة إلى الاعتماد، فيقصد به حق السلطة التشريعية واختصاصها في الموافقة على توقعات السلطة التنفيذية، من إيرادات عامة ونفقات عامة. وعلى هذا الأساس فإن الموازنة العامة تظل مجرد مشروع موازنة حتى تُعتمد من السلطة التشريعية (١٠).

وقد يثار استفهام حول عدم قيام المكتبات العامة التي تتبع وزارة الثقافة مثلا بطلب الدعم المالي الذي يفي بجميع متطلباتها، ولماذا لا تساند وزارة الثقافة تلك المكتبات وهنا يجب توضيح أمر هام وهو أنه بعد أن تنتهي كل وزارة من تقدير نفقاتها وإيراداتها للسنة المقبلة، يستلزم الأمر إجراء تنسيق بينها، ويقوم به وزير المالية لأنه أقدر من غيره على إجرائه، إذ تتوافر لديه الصورة العامة والكاملة، للأوضاع المالية للدولة(١١).

١/١/١ كيفية قيام المكتبات العامة بتقدير نفقاتها وإيراداتها:

تقوم الوزارات والهيئات التابعة للدولة (بما فيها المكتبات العامة التي تتبع وزارة الثقافة مثل مكتبات مصر العامة) بتقدير نفقاتها وإيراداتها وفقا لأسس تقدير النفقات العامة التي تضعها الدولة ممثلة في وزارة المالية وفيما يلي أهم أسس التقدير:

- التقدير المباشر للنفقات العامة:

هي الطريقة المتبعة دائمًا في تقدير النفقات العامة، وبمقتضى هذا الأساس تقدر النفقات طبقاً للاحتياجات المعروفة لدى الموظفين المختصين في مختلف الوزارات والهيئات العامة. وفي الظروف الواقعية، تميل الوزارات والهيئات العامة عادة، إلى المغالاة في تقدير نفقاتها حتى تضمن لنفسها ظروف إنفاق ملائمة للعمل، وحتى يتسنى لها مواجهة أي ظروف طارئة خلال العام، ولذلك فإن تقديرات النفقات التي تتولى الوزارات والهيئات العامة إعدادها، تتم مراجعتها في وزارة المالية، التي تراعى وجود معدلات للإنفاق، وتستشهد بالإنفاق الفعلي في السنتين الأخيرتين. كما أن هناك مراجعة أخرى لتقديرات النفقات تُجرى في اللجنة الفنية المختصة، في السلطة التشريعية.

- التقدير المباشر للإيرادات العامة:

وذلك بأن يستعين المسئولون، عن إعداد الموازنة، بجميع البيانات والمعلومات، التي يستطيعون الحصول عليها، لتحديد الإيرادات المتوقعة، خلال السنة المقبلة .فبجانب الإيرادات التي حُصِلت

في السنوات الأخيرة، يؤخذ في الحسبان التغيرات المتوقعة في الضرائب، والرسوم المختلفة، وكذلك ما ينتظر أن يكون عليه النشاط الاقتصادي، والدخل القومي ...الخ.

- طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة:

وذلك بأن تُقدر الإيرادات العامة للسنة المقبلة، على أساس الإيرادات التي تحققت فعلا في السنة قبل الأخيرة، باعتبار أنها آخر سنة عرفت نتائجها، مع عدم إدخال أي تعديلات على أرقام هذه الإيرادات، إلا إذا كان هناك سبب مؤكد يدعو إلى ذلك، مثل :فرض ضريبة جديدة، أو زيادة سعر ضريبة قائمة فعلاً.

- طريقة الزيادات السنوية:

وذلك بأن تُقدر الإيرادات العامة للسنة المقبلة، على أساس متوسط الإيرادات، التي حصلت خلال فترة سابقة (ثلاث سنوات عادة) وتُزاد بنسبة مئوية معينة، تمثل معدل الزيادة في الدخل القومي.

٢/١/١حق السلطة التشريعية في تعديل تقديرات الموازنة:

من حق أعضاء السلطة التشريعية إبداء الملاحظات على كافة بنود مشروع الموازنة العامة من إيرادات ونفقات، وكذلك حق طلب إجراء التعديلات بالزيادة أو النقص، لكافة بنود مشروع الموازنة العامة. لاشك أن هذا الحق المقرر للسلطة التشريعية يعد أمراً طبيعياً، وإلاّ كان اعتماد (تصديق) السلطة التشريعية للموازنة العامة غير ذي معنى. ولكن على الرغم من ذلك فإن دساتير معظم الدول تنص على ضرورة موافقة الحكومة على ما يقترحه أعضاء السلطة التشريعية من تعديلات. والواقع أن هذا القيد يرجع إلى أسباب عديدة منها:

أ . يطالب أعضاء السلطة التشريعية دائماً بزيادة النفقات العامة ليس بهدف المصلحة العامة ولكن لتحقيق مصالح فئوية أو لمجرد كسب رضاء ناخبيهم.

ب . يؤثر تعديل أرقام الإيرادات العامة أو النفقات العامة في التوازن الاقتصادي العام ومن الضروري إعادة النظر فيه.

ج . ترتبط الموازنة العامة بكلٍّ من الخطة العامة والموازنة النقدية ولذلك فعند تعديل أرقام الموازنة العامة لا بد من إعادة النظر في الخطة العامة والموازنة النقدية.

د . يؤثر تعديل أرقام الموازنة العامة في مدى إمكانية تنفيذ برنامج الحكومة الذي التزمت به أمام السلطة التشريعية.

لهذه الأسباب، فإن الأمر يقتضي ضرورة الحصول على موافقة الحكومة على اقتراحات السلطة التشريعية، بإجراء تعديلات في مشروع الموازنة العامة ([١٢]).

٣/١/١ الرقابة على تنفيذ الموازنة:

تتولى مجموعة من أجهزة الدولة أعمال الرقابة الداخلية والخارجية على تنفيذ الموازنة العامة للدولة. فبالإضافة إلى الرقابة الداخلية التي تنفذها الوحدة الإدارية الحكومية وفقاً للوائح والإجراءات المنظمة لأعمال الصرف والتحصيل تتولى عدة أجهزة خارجية الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة للدولة كرقابة وزارة المالية والبرلمان.

إن أهم ما يميز رقابة تنفيذ الموازنة العامة للدولة أنها تعتمد على كل من أسلوب الرقابة المانعة (أي الرقابة قبل التنفيذ) وهي رقابة داخلية تهدف إلى التحقق من أن التصرفات المالية تُجرى وفقاً للقواعد والإجراءات المنظمة لها، وأسلوب الرقابة اللاحقة (أي الرقابة بعد التنفيذ) وتؤديها الأجهزة الخارجية المختصة بهدف التحقق من سلامة تنفيذ العمليات، فضلاً عن تقييم أداء تنفيذ الموازنة.

ويطبق هذا النظام على مكتبة مصر العامة وفروعها بوجود وحده للمراجعة المالية تحت إشراف مراقب مالي موفد من وزارة المالية.

٢/١ أبواب الموازنة:

تقسم الموازنة العامة إلى أبواب يختص كل منها ببنود محدده للصرف مقسمة كما يلي:

١/٢/١ الباب الأول: الأجور وتعويضات العاملين

ويشمل تكلفة الأجور المدفوعة والتعويضات على اختلاف أنواعها سواء كانت نقدية (مكافآت – بدلات – جهود غير عادية – علاوات ... الخ) أو المزايا عينية (أغذية – ملابس – علاج) أو مزايا تأمينية والتي يتم تقديمها للعاملين بالجهاز الحكومي للدولة باستثناء تلك الأجور المدفوعة والمرتبطة بالباب السادس.([١٣])

ومن هذا الباب يحصل العاملين بالمكتبات العامة على الأجور والبدلات النقدية والمكافآت المخصصة لكل منهم وكذا نفقات العلاج الطبي والتأمين ضد الشيخوخة والعجز والوفاة والتأمين ضد المرض و ضد إصابات العمل، وحافز الحصول على الماجستير والدكتوراه وما يعادلها.

٢/٢/١ الباب الثاني: شراء السلع والخدمات

ويمثل تكلفة شراء السلع وتلقى الخدمات اللازمة لقيام الجهة بمزاولة نشاطها الأساسي سواء كان هذا النشاط مرتبطاً بسلعة أو بخدمة([١٤]).

وتستخدم المكتبات العامة هذا الباب في الإنفاق على عمليات التزويد والاشتراك بالدوريات والجرائد، وشراء الخامات اللازمة لتنفيذ ما تقدمه من أنشطة، وكذا شراء الأدوات الكتابية والمكتبية والدفاتر والمطبوعات. كما يستخدم هذا الباب في تغطية نفقات قطع الغيار والصيانة والمياه والإنارة ومستلزمات تنظيم الحدائق، خاصة أنه يوجد العديد من المكتبات العامة التي تخصص جزء من حديقة المكتبة (إن وجدت) لإقامة بعض أنشطة الأطفال المصاحبة للقراءة مثل أنشطة مسرح الأطفال وحكي القصص، كما اتجهت بعض المكتبات مؤخراً ومع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين في إدخال بعض الأنشطة الحركية والبدنية ونشاط الكشافة استغلالاً لوجود حدائق ملحقة بالمكتبة وتلبية لطلب الجمهور من جانب ولتحقيق دخل مالي للمكتبة من جانب آخر.

ومن بنود الإنفاق الهامة بالباب الثاني للموازنة بند نفقات الصيانة وتشمل صيانة المباني والمعدات والمرافق والشبكات والأثاث وصيانة الحاسبات الآلية والأجهزة الإلكترونية والتي تعتمد عليها المكتبات العامة حاليا بصفة أساسية سواء في تقديم الخدمات الفنية، أو دورات الحاسب الآلي بجميع أنواعها.

ويشمل الباب الثاني أيضاً بند النشر والإعلان والدعاية والاستقبال، ويمكن للمكتبات العامة استخدام هذا البند في عمل الدعاية الخاصة بالمكتبة مثل اللافتات المعدنية بالمنطقة المحيطة بالمكتبة والطرق الرئيسية المؤدية إليها، وطباعة النشرات التعريفية بالمكتبة ولوائحها المنظمة وكيفية الاشتراك بها، كما اتجهت بعض المكتبات العامة مؤخراً في تصنيع بعض الهدايا العينية التي تحمل اسم وشعار المكتبة كأحد وسائل الدعاية (أقلام – أدوات كتابية – ميداليات وهدايا تذكارية) وتوزيعها كهدايا على بعض المشتركين بالمكتبة أو الزائرين كنوع من التسويق للمكتبة وجذب الجمهور لها وقد استخدمت مكتبة مصر العامة بالزاوية الحمراء هذه الأنواع من الدعاية من خلال خطة التسويق التي أشرف عليها الباحث قبل افتتاح المكتبة وخلال عامها الأول كنوع من كسر الحاجز النفسي الذي كان يشعر به أهالي المنطقة المحيطة بالمكتبة قبل افتتاحها([١٥]).

كما تقوم المكتبات العامة باستخدام هذا البند فيما يخص نفقات الزيارات والاشتراك في المؤتمرات الدولية والمحلية حيث تحرص بعض المكتبات العامة مثل مكتبة القاهرة الكبرى ومكتبة مصر العامة وغيرها على المشاركة في المؤتمرات المتخصصة التي تقيمها الجمعيات المهنية بمجال المكتبات والمعلومات.

ومن الضروري أن تقوم المكتبات العامة باستغلال المخصصات المالية بهذا البند للقيام بتمويل خطط للتسويق والعلاقات العامة لتوعية الجمهور بأهمية المكتبة وأنها أصبحت تمثل مركزاً ثقافياً متكاملاً وأنها ليست مجرد مكان للترفيه أو لقضاء وقت فراغ الأطفال والطلاب خلال الموسم الصيفي، بل إنها أيضاً مكان يقدم للجميع فئات المجتمع خدمات تساعدهم في حل مشاكلهم الاقتصادية وتأهيلهم لسوق العمل.

تجدر الإشارة أيضاً أن الباب الثاني من الموازنة يشمل نفقات النقل والانتقالات والاتصالات وتكاليف شبكة الانترنت، وتكاليف إقامة المعارض والمؤتمرات وتكاليف البحوث وتدريب العاملين والبرامج التدريبية وأخيراً نفقات الأمن والحراسة. وجميع البنود السابقة تمثل عصب العمل بالمكتبة العامة.

٣/٢/١ الباب الثالث: الفوائد

يختص بتكلفة الأعباء التي تتحملها الجهة عند حصولها على قروض محلية أو خارجية والصرف من هذا البند يحتاج إلى مستندات خاصة تتمثل في الاتفاقيات التي تعقدها الجهة للحصول على القرض سواء من بنك الاستثمار القومي أو الخزانة العامة أو الجهات الأخرى المحلية أو الجهات الأجنبية. وكذا إشعارات الخصم الواردة من الجهات المصرفية في حالة الخصم من الأرصدة البنكية ([١٦]).

٤/٢/١ الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية

يتم الصرف من هذا الباب على النفقات الخدمية لغير العاملين ومكافآت لغير العاملين عن خدمات مؤداه ([١٧]).

ومثال ذلك بالمكتبات العامة المكافآت التي تمنح للمتدربين أثناء الموسم الصيفي حيث تضطر معظم المكتبات العامة للاستعانة بمتدربين من طلبة أقسام المكتبات بالجامعات المصرية أو حديثي التخرج نظراً لكثافة المستفيدين بالمكتبات خلال تلك الفترة الأمر الذي يتطلب تدعيم القوة البشرية بالمكتبة بعمالة مؤقتة، ومن جانب آخر تمنح المكتبة الفرصة للطلبة والخريجين الجدد لاكتساب الخبرة اللازمة لتأهيلهم لسوق العمل وهذا يعد من الأدوار التي تلعبها المكتبة للتغلب على مشكلة البطالة بشكل مباشر، بما يعنى قيام المكتبة بدور في حل أحد المشكلات الاقتصادية . علماً بأنه لم تعد الاستعانة بالعمالة المؤقتة قاصر على طلبة المكتبات بل أصبحت الفرصة متاحة لبعض التخصصات الأخرى نظراً لما تشهده المكتبات العامة المصرية حالياً من تنوع في الخدمات والأنشطة التي تقدمها مثل تخصصات التربية النوعية والتربية الفنية ورياض الأطفال والفنون الجميلة والفنون التطبيقية وأقسام اللغات.

والنموذج التطبيقي الآخر لاستخدام النفقات من هذا البند في بعض المكتبات العامة يتمثل في صرف المستحقات المالية للمدربين المتخصصين الذين يقومون بتقديم الدورات المتخصصة لتدريب المستفيدين بالمكتبة، حيث يتم الاستعانة بمدربين في مجالات الحاسب الآلي واللغات الأجنبية والتنمية البشرية والدورات الفنية وغيرها، مما يترتب عليه التزام مالي من المكتبة نحو هؤلاء المدربين حسب السياسة التي تتبعها المكتبة سواء بنسبة من إجمالي دخل الدورة أو حسب عدد الدارسين أو عدد ساعات الدورة، وأيا ما كان الاتفاق بين المكتبة وبين المدرب فإن صرف المستحقات المالية للأخير تكون من المخصصات المالية المتاحة بالباب الرابع للموازنة، مع ملاحظة شرط هام للصرف من هذا الباب وهو أن يكون المستفيدين منه من غير العاملين بالدولة.

٥/٢/١ الباب الخامس: المصروفات الأخرى

يقصد بالمصروفات الأخرى تكلفة التحويلات التي تتم بين الوحدات الحسابية الخاضعة لقانون الموازنة العامة والوحدة الحسابية المركزية بوزارة المالية عن قيمة النسبة التي تفرضها الدولة عن إيرادات النشاط الجاري والأرصدة الختامية للحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص بتلك الجهات لدعم الموازنة العامة للدولة([١٨]).

وبصورة أبسط فإن هذا البند يختص بمصروفات الضرائب والرسوم وضريبة المبيعات والتحويلات الجارية ورسوم تراخيص السيارات والاشتراكات في الهيئات المحلية والدولية.

ومن استخدامات هذا الباب في المكتبات العامة تسديد رسوم الاشتراك في الجمعيات والاتحادات المهنية المتخصصة، وعلى سبيل المثال تسدد مكتبة مصر العامة الاشتراك السنوي للاتحاد الدولي للمكتبات IFLA من هذا الباب([١٩]).

٦/٢/١ الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

يتم الإنفاق منه على شراء الأصول غير المالية والتعاقدات الاستثمارية الجاري تنفيذها، وكذلك تكاليف البعثات والأبحاث والدراسات المرتبطة بالتعاقدات الاستثمارية والدفعات المقدمة([٢٠]).

و يعتبر هذا الباب من أهم الأبواب نظراً لأنه يغطى بند الاستثمار المباشر الذي يشمل المباني غير السكنية، وسائل النقل والانتقال، الآلات والمعدات، العدد والأدوات، التجهيزات. كما يشمل أجور التشغيل.

ومن أمثلة نفقات المكتبات العامة من هذا الباب ما يتم صرفه على إنشاء وتجهيز فرع جديد لأحد المكتبات كما الحال بفرع مكتبة مصر العامة بالزاوية الحمراء، أو رفع كفاءة المباني وتطويرها مثل التطوير الذي تم بمبنى مكتبة القاهرة الكبرى حيث تم تجديد المبنى وإضافة بعض الإنشاءات إضافة إلى تأمين المكتبة داخلياً وخارجياً بكاميرات مراقبة، وبوابات تأمين المقتنيات بتقنية تحديد الهوية باستخدام موجات الراديو Radio-frequency Identification (RFID)([٢١]).

كما يدخل استحداث بعض المعامل والقاعات بالمكتبات ضمن مصروفات هذا الباب. كذلك تطوير شبكات المعلومات، وشبكات ري الحدائق المخصصة لبعض المكتبات. وشراء آلات التصوير والطباعة والفاكسات. وكذا الأثاث وتجهيزات قاعات المكتبة.

أما ما يخص بند أجور التشغيل فهو يختص بالعاملين المتعاقدين على مشروع محدد. ومثال ذلك ما قامت به مكتبة مصر العامة عند التعاقد مع العاملين بفرع المكتبة بالزاوية الحمراء. وبعض العاملين الجدد بمقرها الرئيسي وفرع الزيتون. وقد تم اللجوء إلى التعاقد مع العاملين على الباب

السادس بسبب وقف الحكومة للتعاقدات على الباب الأول والذي يعطى العاملين به عدد من المزايا تم التعرض لها عند تناول هذا الباب.

وبعد استعراض الموازنة وأبوابها فإنه يتوجب الوقوف على بعض ما تحتويه من أشكال النفقات والتى تنقسم إلى كل من:

- المصروفات المباشرة: أو النفقات الجارية وتمثل تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة مثل دفع أجور العاملين والأجور الإضافية والمكافآت. كما تتضمن نفقات إعداد المواد المكتبية من كتب ومطبوعات ودوريات. ونفقات صيانة الأجهزة والتكاليف الجارية مثل الكهرباء والمياه والاتصالات.
- المصروفات غير المباشرة: وتتمثل في ما يلي:

✓ الاستهلاك في وسائل التجهيز والتي يمكن إدراجها في استهلاك الأصول كالمبنى والأجهزة الفنية كالحاسبات الآلية وآلات التصوير والطباعة..الخ.

✓ إيجار المباني في حال عدم تملك المكتبات لها.

✓ أدوات العمل المكتبية المحدودة القيمة والمعرضة لعوامل الاستخدام المضطرد أو ذات قيمة زمنية محددة كالكتب والدوريات والقواميس..الخ.

✓ استهلاك المواد والخامات كالبطاقات والورق([٢٢]).

- – النفقات الاستثمارية: وهى تلك النفقات التي يترتب عليها زيادة في ثروة الأمة أو رأسماله، كنفقات الإنشاء والتعمير([٢٣])، وينطبق ذلك في مجال المكتبات العامة على سبيل المثال عند القيام بإنشاء أحد الفروع الجديدة لمكتبة ما، مثل إنشاء فرع لمكتبة مصر العامة بحي الزاوية الحمراء والذي تم افتتاحه في إبريل ٢٠١٤ بالتعاون مع حكومة الدنمارك، ومثال آخر ما تم من تحديث وتطوير لمبنى مكتبة القاهرة الكبرى.

٣/١ المكتبات العامة والإدارة المالية:

الإدارة هي علم توجيه وتيسير وإدارة عمل الآخرين بقصد تحقيق أهداف معينة([٢٤])، كما أنها العملية الواعية التي يتم بها استغلال معارف البشر وخبراتهم وملكاتهم وطاقاتهم وتوجيه الموارد المتاحة لتحقيق هدف ما([٢٥]).

وتتعلق الإدارة بالإجابة على الأسئلة التالية:

- ما العمل الواجب أداؤه بالضبط؟
- ما مبرر القيام بهذا العمل دون غيره؟
- متى سوف يبدأ هذا العمل؟ ومتى سوف ينتهي؟
- أين يقع هذا العمل في الواقع؟ وأين يقع في الخطة؟
- من سوف يقوم بهذا العمل؟
- ما معايير المتابعة والرقابة؟

ويجب الإشارة في هذا الصدد إلى الخلط الذي يقع فيه العاملون بحقل المكتبات في التفرقة بين الوظائف العملية والوظائف الإدارية، فوظائف المكتبة شيء ووظائف الإدارة شيء آخر، فلا تعتبر العمليات الفنية من فهرسة وتصنيف أو التزويد والإعارة..الخ إدارة، وإنما كل عملية من العمليات السابقة تدار بتحديد الأهداف وأنسب الطرق لتحقيقها في ضوء الظروف المتاحة، وعدم وجود خطوط فاصلة بين كل من المجموعتين الوظيفتين يمثل مصدراً رئيسياً لحدوث المشكلات الإدارية، وعلى ذلك فيجب على المكتبيين أن يتوقفوا عن التفكير في إدارة المكتبات من منظور الإجراءات العملية أو الأعمال الروتينية، وهنا تكمن قدرة المدير على الفصل والتحديد الدقيق بين كلا منهما إضافة إلى قدرته على قيادة الموارد البشرية والمادية وتوجيهها لتحقيق الأهداف بأفضل الطرق الممكنة ([٢٦]).

ومن الملاحظ تطور إدارة المكتبات العامة – من خلال معايشة الباحث – مع بداية الألفية الثالثة حيث أصبح التركيز على استخدام تكنولوجيا المعلومات، وذلك جعل العمليات التي تقوم بها المكتبة مثل عمليات التزويد والمعالجة الفنية وخدمات المعلومات من الأمور التي تتعلق في المقام الأول بإدارتي تكنولوجيا المعلومات والخدمات الفنية، بينما لم يعد مدير المكتبة يؤدى أو حتى يشرف على تلك الوظائف التقليدية، بل أصبح محتماً عليه القيام بأدوار مستحدثه لم يكن متعارف عليها سابقاً، فقد أصبح عليه أن يكون مدركاً للتغيرات السياسية المتلاحقة، ومستوعباً لاحتياجات مجتمع المكتبة الاقتصادية والاجتماعية، يمتلك شبكة من العلاقات الاجتماعية التي يسخرها في خدمة

المكتبة سواء بإقامة أنشطة أو توفير دعم عيني أو مادي للمكتبة وبما يساهم في تخفيض التكاليف العالية للكتب والخامات والتجهيزات التي تحتاجها المكتبة.

وفي وسط كل هذه المتغيرات برز دور الإدارة المالية التي أصبحت مطالبة بجهد مضاعف بسبب التوجه إلى خفض الموازنات وتنفيذ سياسات التقشف وتخفيض النفقات وذلك على الرغم من التزايد المضطرد لأسعار أوعية المعلومات وخامات وأدوات الأنشطة، إضافة إلى تراجع فكر التطوع لدى العديد من المحاضرين والمدربين الذين تستعين بهم المكتبات العامة في تقديم الأنشطة الثقافية والبرامج التدريبية.

ويلاحظ أن الانتباه لأهمية الإدارة المالية قد ازداد مع تطور وظائف الإدارة، خاصة إذا علمنا أن هنرى فايول H. Fayol قد حصر الإدارة في خمس وظائف فقط هي:

١. التخطيط ٢.التنظيم ٣. إصدار الأوامر. ٤.التنسيق ٥.الرقابة

ثم زاد لوثر جوليك L. Gulick وظيفتين هامتين هما إعداد التقارير، ووضع الموازنات([٢٧]).

أي أن تطور المفهوم العام للإدارة قد حمل بين طياته تطور مفهوم الإدارة المالية حيث لم يعد دور الإدارة المالية مجرد تقييم مالي للدخل والنفقات التقديرية فقط، بل أصبح يشمل وضع برامج بالخطط المستقبلية التي تكفل تحقيق الأهداف، إضافة إلى توفير أدوات الرقابة والمتابعة لأداء المكتبة على أساس مالي.

ومن هنا فإنه يمكن تعريف الإدارة المالية بأنها ذلك النشاط المتعلق بتدبير الموارد المالية ، مع ضمان أفضل إنفاق لها وعلي ذلك فيمكن النظر للإدارة المالية علي أنها جزء لا يتجزأ من الإدارة الشاملة لأي مؤسسة فهي العملية التي يتم بمقتضاها الحصول علي الأموال، والاستخدام الحكيم لها(٢٨).

والإدارة المالية منوط بها إجابة التساؤلات التالية:(٢٩)

- ✓ ما الموارد المتاحة ؟ و كيف يمكن زيادتها ؟
- ✓ كيف يمكن تخصيص هذه الموارد لتحقيق الأهداف ؟
- ✓ ما الطرق المثلي للإنفاق (طبقا للوائح و القوانين) ؟
- ✓ ما الموارد المتاحة (المادية و البشرية) التي يمكن استخدامها ؟

وللإجابة عن هذه الأسئلة فإنه ينبغي أن يتم ما يلي:

١. تحديد هدف صريح تسعى الإدارة المالية إلى تحقيقه.

٢. وضع نظام صحيح ودقيق يمكن من خلاله توجيه الأموال إلي المؤسسة و خلالها؛ بحث يمكن تحقيق الأهداف المالية قصيرة وطويلة الأجل، ويمكن تحقيق هذه النظام من خلال:

أ- وضع هيكل تنظيمي سليم يمكن أن تنساب فيه المعلومات المالية بسهولة و يسر.

ب- القيام بمجموعة من التحليلات اللازمة لوضع المعايير والأهداف الفرعية التي تحقق الهدف الأساسي بأفضل الطرق.

٣. تحديد مصادر التمويل.

أما فيما يخص وظائف الإدارة المالية فيمكن إجمالها في التالي:

١. التخطيط المالي والمتابعة والرقابة.

٢. تدبير مصادر الإنفاق.

٣. استثمار الأموال.

ومن هنا نجد أنه ينبغي علي المدير المالي الإلمام التام بكافة أهداف وأنشطة المكتبة التي يعمل بها، حتى يتمكن من القيام بعمليات الإدارة المالية ووظائفها، كما ينبغي عليه أيضاً إجراء دراسة لأحوال المكتبة المالية ثم التخطيط للاحتياجات المالية سواء كانت طويلة أو قصيرة الأجل، و هذا ما يعرف بالميزانيات التقديرية التي يجب أن تكون مرنة بقدر كاف بحيث تكون قادرة علي استيعاب أية تطورات تطرأ أثناء الفترة التي تغطيها الخطة، كما ينبغي عليه أيضاً تصميم نظام للمتابعة والرقابة المالية يمكن من خلاله مضاهاة العمليات الفعلية مع الخطط السابق إعدادها.

ومنذ مطلع الستينيات من القرن الماضي تواجه المكتبات مشكلات مالية كبيرة، تمثلت بصفة أساسية في خفض ميزانياتها، والارتفاع الكبير لأسعار مصادر المعلومات، ثم ازدادت هذه المشكلات في السبعينيات من نفس القرن خاصة بعد عام ١٩٧٣ مع ارتفاع أسعار البترول علي المستوي الدولي، ومن ثم فقد كانت الدعوات تتعالي بضرورة الاهتمام بالإدارة المالية، واستخدام الأساليب الإحصائية والمقاييس الكمية، وذلك من أجل التعريف علي فعالية التكلفة وعائد التكلفة لخدمات المكتبات ، و أيضاً للمساعدة في عمليات الإعداد للميزانية وتحديد أوجه

الإنفاق، ودعم عمليات بناء المقتنيات وتنميتها، وهذه الأمور كلها تمثل أدوات أساسية لعمليات اتخاذ القرار([٣٠]).

ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي ظهر الاهتمام بالإدارة المالية في مجال المكتبات والمعلومات وقد كان ذلك نتيجة منطقية لكثير من المتغيرات التي نوجزها في النقاط التالية:

(١) إدراك أهمية الإدارة المالية للمكتبات حيث أن استخدامها يضمن:

أ- أفضل استخدام للمواد المادية المتاحة.

ب- حسن الإنفاق طبقاً للنظم و اللوائح المتبعة.

ج- تحسين جودة الخدمات كلما سمحت الإمكانيات المتاحة بذلك.

د- توافر مجموعة من معايير المتابعة و الرقابة علي أساس مالي.

(٢) في ضوء التوجه العالمي نحو الخصخصة، وتدويل الاقتصاد، وإعادة هيكلة المنشآت لمواكبة التطورات العالمية في مختلف المجالات الحيوية، كانت هناك ضرورة لأن تدير كل مكتبة مواردها المالية بأفضل الطرق الممكنة.

(٣) النمو المستمر لقوي سوق المعلومات وتدخله وتشابكه على المستوي العالمي، وما يشكله ذلك من تأثير هام علي العمل فيه.

(٤) أسفر النمو المتزايد لاستخدام تكنولوجيا المعلومات بتطبيقاتها المختلفة عن الانتقال من مفهوم ملكية مصدر المعلومات Ownership، إلي مفهوم الوصول إلي مصدر المعلومات Access، و ما ينطوي عليه هذا المفهوم قدرة علي الحصول علي مصدر المعلومات، والإفادة منه أينما كان المصدر وفي أي وقت يريده المستفيد([٣١]).

٤/١ المكتبات العامة وقطاعات القوى العاملة في مصر:

تتشكل القوى العاملة فى مصر من حوالي ٢٢ مليون فرد وفقاً لما ذكره الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في تقريره لعام ٢٠٠٧، يعمل حوالي ١٩ مليون فرد منهم في قطاعات الخدمات والزراعة والصناعة. وتشير الإحصائيات أيضاً إلى أن حوالي ٣٨% من القوى العاملة يعملون في

القطاعات التالية:

- **قطاع الخدمات الاقتصادية:** يمثل ٤٩% من إجمالي الناتج المحلى. ويرى إبراهيم صبري المتولي أن تحسين العملية التعليمية والثقافية تعد شرطاً لتحسين الظروف الاقتصادية والوظيفية في مصر.

- **الزراعة:** كانت الزراعة النشاط التقليدي للغالبية العظمى من المصريين منذ القدم، إلا أن الرقعة الزراعية آخذة في التناقص بسبب الزحف العمراني وتجريف الأراضي الزراعية. ويعمل في الزراعة حوالي ٤٠% من القوى العاملة، علماً بأنها تمثل ما يقرب من ١٥% من إجمالي الناتج المحلي.

ويحتاج تحسين العمل في مجال الزراعة إلى تعلم أساليب الزراعة الحديثة كما يحتاج أيضاً تدخل قطاع التنمية ككل، بما في ذلك قطاع التعليم والثقافة من خلال أنشطة مناسبة.

- **القطاع الصناعي:** يعمل بالصناعة ٢٢% من القوى العاملة، ويمثل ٣٦% من إجمالي الناتج المحلي. ويجب على قطاع التعليم والثقافة أن يقدم الدعم للتنمية الصناعية وتقديم الدور المناسب للمعاونة في إقامة المشروعات الاقتصادية والصناعية في مصر.

- **السياحة:** تعد من قطاع الخدمات الرئيسية والذي يجب استغلاله بالشكل الذي يتناسب مع إمكانيات مصر الطبيعية والتاريخية، ويعتمد على النظام التعليمي والثقافي.

- **البترول:** وهو أحد أهم المصادر الطبيعية الآخذة في التناقص والتي تحتاج إلى ترشيد الاستهلاك([٣٢]).

<u>وميدانياً فقد تم رصد الآتي:</u>

تقوم بعض المكتبات العامة بالدور المنوط بها في مجال التوعية ودعم تلك القطاعات من خلال تقديم التوعية والمعلومات التي يحتاجها العاملون بها من خلال التزويد بالمقتنيات اللازمة، وكذا تقديم المحاضرات وورش العمل المناسبة وعلى سبيل المثال تقع مكتبة مصر العامة بالزاوية الحمراء في منطقة ذات كثافة سكانية عالية ويعمل عدد كبير من السكان في مجال الحرف الصناعية الصغيرة مثل مجال ميكانيكا وكهرباء السيارات وملحقاتها، وورش اللحام و سباكة المعادن Metal Casting . كما يقع في محيط المكتبة كلية التعليم الصناعي، لذا فقد روعي عند تكوين المجموعة الأولى من مقتنيات المكتبة أن تشتمل على قدر مناسب من أوعية المعلومات

يخدم تلك المجالات ويساهم في دعم كلا من العاملين والدارسين في هذه المجالات الصناعية*.

وفي شكل آخر من أشكال تحقيق النفع الاقتصادي تعاونت مكتبة مصر العامة مع الهيئة العامة لسكك حديد مصر حيث تم إقامة الاختبارات اللازمة للمتقدمين للعمل بالهيئة بمعامل الحاسب الآلي بالمكتبة عبر شبكة الانترنت وعددهم ٨٠٠ على مدار أسبوع كامل خلال أكتوبر ٢٠١٦، ويعد ذلك مساهمة من المكتبة في توفير فرص عمل بالتعاون مع هيئة حكومية.

وفي مجال الزراعة والإنتاج الحيوانى فقد قدمت هذه المكتبة عدد من المحاضرات فى ترشيد استهلاك المياه مع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي، كما قدمت عدد محاضرات حول مخاطر اللحوم المصنعة ومؤخراً قدمت محاضرة بعنوان "زراعة أسطح المنازل" في ٢٠١٧/٨/١٤، وذلك على الرغم من وجود المكتبة في منطقة صناعية إلا أنها وضعت في الاعتبار وجود شريحة كبيرة من السيدات غير العاملات والشباب الراغبين في إقامة بعض المشروعات الصغيرة التي لا تتطلب رأس مال كبير، وهو نفس الدافع الذي تم مراعاته عند اقتناء مجموعة مناسبة من أوعية المعلومات الخاصة بتربية الدواجن ومصادر اللحوم التي يمكن تربيتها منزلياً التي يلجأ لها شريحة من سكان المنطقة المحيطة بالمكتبة في محاولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وبالتالي المساهمة في تخفيض بعض الضغوط الاقتصادية عن كاهل الأسر منخفضة ومتوسطة الدخل. كما توجد بعض المكتبات مثل مكتبة مصر العامة بالجيزة ومكتبة المعادى العامة ومكتبتي مدينة نصر المركز الثقافي التابع لجمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع بمصر الجديدة قامت بتقديم محاضرات في زراعة نباتات الزينة والزهور العطرية وهى أيضاً يمكن أن يكون لها مردود اقتصادي يتلاءم مع المستوى الاجتماعي والاقتصادي لسكان المناطق التي تتواجد بها تلك المكتبات.

أما مجال السياحة والآثار فبالإضافة إلى المقتنيات المتنوعة التي تحتويها المكتبات العامة والخاصة بهذا المجال والتى تفيد الدارسين والعاملين به، فتقدم المكتبات أيضاً ندوات دورية تندرج تحت موضوعات الإرشاد السياحي والتوعية الأثرية حيث تقدم مكتبة مصر العامة على مدار الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ سلسلة ورش عمل ومحاضرات مع قطاع الوعي الأثري التابع لوزارة الآثار المصرية. وكذا مع الباحث الأثري بسام الشماع والذي تستعين به أيضاً المكتبات التابعة لجمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع في تقديم محاضرات توعية أثرية لجمهورها.

* قام الباحث بعملية اختيار تلك المقتنيات بناء على دراسة تحليلية لفئات مجتمع المكتبة قبل افتتاحها.

كما تقدم المكتبات المشار إليها دورات اللغات والمحادثة اللازمة لإعداد قوى عاملة مدربة من شباب المرشدين السياحيين والعاملين بقطاع السياحة بصفة عامة.

١/٥ التحديات التي تواجه المكتبات العامة:

وتتمثل هذه التحديات في مجموعة من التطورات العالمية في مختلف المجلات أهمها ما يلي:

١/٥/١ التطورات السياسية والاقتصادية:

السياسية و الاقتصاد عنصران مؤثران في كل المجالات على مستوى العالم، فبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشرقي الاشتراكي وسيطرة الأيدلوجية الرأسمالية على الأوضاع السياسية والاقتصادية على مستوى العالم، تكونت التكتلات الاقتصادية، وأصبح التوجه العالمي يسير نحو ما يعرف بالاقتصاد الحر، الذي يعتمد على المعرفة والمعلومات، وكل ذلك فرض على دول العالم (نامية ومتقدمة) إعادة هيكلة كياناتها الاقتصادية وخصخصتها بهدف تخفيض الأعباء عن كاهل المؤسسات الحكومية ودفع القطاع الخاص بإمكانياته للمشاركة في دعم العمل العام. وقد وضع ذلك تحدياً أمام المكتبات التي تتبع الدولة وينفق عليها من المال العام وتؤدى خدماتها للمستفيدين مجاناً أو بمقابل زهيد. الأمر الذي أدى في كثير من الأحيان إلى انخفاض مستوى الخدمات. وإذا ما أضفنا إلى ذلك التخفيض المستمر في الميزانيات المخصصة للمكتبات أو ثباتها على أقل تقدير مع الارتفاع المستمر في أسعار أوعية المعلومات وغيرها من احتياجات المكتبات فإنه تتضح بصورة جلية مدى التحدي الذي تواجهه المكتبات العامة.

وكما سبق الذكر فإن هذه الصعوبات ليست قاصرة على الدول النامية فقط بل موجودة أيضاً في الدول المتقدمة وهو ما ذكره أسامة السيد محمود نقلاً عن التقرير السنوي لعام ١٩٩٧ والذي تصدره الجمعية الأمريكية للمكتبات عن أوضاع المكتبات العامة الأمريكية ونشر في دورية Library Jour عن ميزانيات المكتبات العامة في الولايات المتحدة والذي جاء فيه " أن التحدي الأكبر الذي يواجه المكتبات العامة هو كيفية تسيير الميزانيات في ظل التضخم الاقتصادي من جهة وارتفاع أسعار المجموعات وصيانتها ثم تقلص الدعم الفيدرالي وأنه من قلائل المرات التي تصبح معدلات زيادة الميزانيات وزيادة المجموعات أقل من مستوى معدلات التضخم الاقتصادي مما سيؤدى إلى انكماش مجموعات وخدمات المكتبات العامة"(٣٣).

فإذا كان ذلك قد حدث في الولايات المتحدة في نهاية تسعينات القرن الماضي. فإنه وعلى الجانب

الآخر من المحيط الأطلنطي فقد قامت بريطانيا بإغلاق مكتبتها الكائنة بالمجلس الثقافي البريطاني بالقاهرة عام ٢٠٠٩ تخفيضاً للنفقات، وعلى الرغم من أن المكتبة – من خلال معايشة الباحث كأخصائي بالمكتبة خلال الفترة من يوليو١٩٩٧ حتى فبراير ٢٠٠٢- كانت تحقق دخلاً مادياً لا بأس به. وإذا كانت الدول العظمى اقتصادياً تقلص دعمها للمكتبات وتخفض موازناتها فإنه قد أصبح لزاماً على المكتبات العامة المصرية أن تسعى لخلق بدائل استراتيجية يمكن اللجوء لها لتقليل حدة الضغوط المالية والاقتصادية التي تواجهها.

٢/٥/١ المكتبات العامة والخصخصة:

لا شك أن الموارد المالية المرصودة لتطوير المكتبات العامة سواء حكومية أو غير حكومية لا تكفي. وهو أمر ملموس على أرض الواقع، وقد فتح ذلك المجال أم التفكير في تطبيق بعض من أفكار الخصخصة في المكتبات العامة، وإذا كانت الخصخصة اتجاها بارزا في الاقتصاد العالمي الحديث فقد يكون من الممكن الاستفادة منها في مجال المكتبات والمعلومات لرفع الكفاءة وتحسين الأداء وخفض النفقات.

والخصخصة Privatization بشكل عام تغطى مجالا واسعاً من الأنشطة الحكومية التي يمكن أن تباع جزئياً أو كلياً إلى القطاع الخاص.

أما فيما يتعلق بمفهوم الخصخصة في مجال المكتبات والمعلومات فقد عرفها محمد فتحي عبد الهادي بأنها التعاقد الخارجي المتعلق بالخدمات المكتبية طبقاً لاتفاقية تنقل قرارات الإدارة للمجموعات والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وعادة ما يكون ذلك لهيئة خارجية تعمل على أساس ربحي.

كما عرف مصطلح أخر يرتبط بمصطلح الخصخصة هو التعاقد على خدمات Outsourcing الذي يعنى التعاقد مع متعهدين أو مقاولين مستقلين مثل (المستشارين المستقلين أو مكاتب الخدمات للقيام ببعض مهام المؤسسة)، مثل إدخال البيانات والبرمجة، وصيانة الأجهزة والمعدات، والتي غالباً ما يتم تشغيلها بواسطة متعاقدين من خارج المؤسسة.

كما يعنى ذلك المصطلح تعاقد بعض المكتبات مع جهات خارجية تكون غالباً شركات تجارية للقيام بالنيابة عنها ببعض العمليات والأنشطة والخدمات. وتستعين كثير من المكتبات بشركات

تقوم ببعض العمليات الفنية عنها فتوفر لها المصادر معدة فنياً على سبيل المثال، وفي الولايات المتحدة الأمريكية توجد لمؤسسات المعلومات الخاصة إسهامات كبيرة في تطوير بيئة العمل في المكتبات ومراكز المعلومات، فعن طريق العقود التي أبرمت مع الحكومة الفيدرالية أسهمت تلك المؤسسات في تطوير نظم حديثة وبرامج إلكترونية جديدة، كما كان لهذه المؤسسات دور واضح في تعزيز الكثير من الخدمات للمكتبات ومراكز المعلومات تشمل جميع العمليات التشغيلية والوظائف الإدارية وخدمات المستفيدين ويضاف إلى هذا أن المؤسسات الخاصة طورت العديد من الخدمات والمنتجات المعلوماتية التي استخدمت بنجاح في المكتبات ومراكز المعلومات. علماً بأن غالبية الخصخصة في الولايات المتحدة تتم في شكل إبرام عقود مع القطاع الخاص لإنجاز أعمال عامة.

وعلى النقيض من ذلك نجد أن مسؤولية تقديم خدمات المكتبات والمعلومات في الدول النامية لا تزال محصورة في القطاع الحكومي، ومع هذا يوجد العديد من النماذج في الاستعانة بالقطاع الخاص في تطوير الأنظمة في مؤسسات المعلومات. ([٣٤]).

أما في مصر فمثال ذلك ما تقوم به بعض المكتبات العامة مثل المكتبات العامة التابعة لجمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع (جمعية الرعاية المتكاملة سابقا) ومكتبات مصر العامة من تعاقدات مع شركات متخصصة لأعمال صيانة المصاعد وسنترالات الهواتف الداخلية، وصيانة خوادم الشبكات Servers، ونظم الإطفاء الآلي Fire Fighting. إضافة إلى شركات الحراسة والنظافة.

وعلى صعيد الخدمات المقدمة للجمهور فقد قامت تلك المكتبات بعقد بروتوكولات مع بعض المؤسسات والهيئات (بعضها أجنبي) لتنفيذ دورات في مجالات تعليم اللغات منها على سبيل المثال تعاقدات مع الجامعة الأمريكية بالقاهرة، والكلية الكندية بالقاهرة، ومنظمة AMIDEAST.

وبنفس الأسلوب تم تقديم دورات في مجالات أخرى مثل الحاسب الآلي ونظم المعلومات الجغرافية GIS وصيانة الأجهزة الإلكترونية والهواتف المحمولة، منها ما هو بمقابل مادي للجهة الشريكة ومنها ما هو على سبيل المنحة أو بأسعار مخفضه.

<u>وبذلك استطاعت هذه المكتبات تحقيق عدة منافع اقتصادية هامة تتمثل في:</u>

١- تقديم خدمة متميزة للمستفيدين بتكلفة منخفضة مقارنة بالأسعار الطبيعية المقدمة لغير أعضاء المكتبات.

٢- تقديم برامج تدريبية متنوعة ومتميزة من شأنها إكساب المتدربين من أعضاء المكتبة بمهارات

من شأنها تأهيلهم لسوق العمل، وبالتالي رفع المستوى الاقتصادي لهم.

٣- المساهمة – بشكل غير مباشر – في الحل الجزئي لمشكلة البطالة.

٤- تحقيق هامش دخل جيد للمكتبة يضخ الاستقرار المالي للمؤسسة ويساعدها على الاستمرار (في حالة مكتبات جمعية مصر للثقافة وتنمية المجتمع)، أو يفي بجزء كبير من الإيرادات المطالبة بتوريدها لوزارة المالية (في حالة مكتبة مصر العامة).

وقد واجهت المكتبات المشار إليها عدد من التحديات مثل توجه معظم تلك الجهات الشريكة – خاصة تلك التى تقدم دورات اللغات– إلى تخفيض المنح أو التعامل بالأسعار الطبيعية عند تجديد التعاقدات مع الجهات المذكورة مع مطلع عام ٢٠١١ لأسباب تتعلق بانعدام تواجد شخصيات عامة معينة على رأس مجالس إدارة المنظومات التي تتبعها تلك المكتبات، وانطبق الحال على الجهات التي تقدم بعض المعونات والاستشارات فى مجال صيانة مبانى المكتبات.*

ويوجد شكل آخر من أشكال الاستفادة من تلك الشراكات حيث قامت بعض المكتبات بتخصيص ركن خاص بها يتم تزويده بأوعية المعلومات من جهات متعاونة مثل الركن الأمريكي American Corner، والركن الصيني Chinese Corner بمكتبة المعادى العامة، وذلك بالاتفاق مع سفارتي الولايات المتحدة والصين، وبذلك استطاعت المكتبة الحصول على مجموعة متميزة ومختلفة من أوعية المعلومات دون تكاليف مالية حيث يبلغ عدد المجلدات في الركن الأمريكي ٢١٤٥ وقد بلغ عدد الإعارات من الركن الأمريكي ٣٣١ إعارة خلال عام ٢٠١٧. بينما يحتوى الركن الصيني على ٢٠٠٠ مجلد وقد بلغ عدد الإعارة الخارجية من الركن الصيني ١٥٠إعارة خلال نفس العام([٣٥]).

ومن الممكن أن يتم تعميم الفكرة وتنفيذها في أكثر من مكتبة عامة حسب طبيعة المستفيدين منها واحتياجاتهم من المقتنيات وأوعية المعلومات الصادرة من دولة بعينها أو بلغة محدده، خاصة أن هذه النوعية من المقتنيات تكون مرتفعة السعر خاصة بعد تحرير سعر صرف الدولار الأمريكي.

ومما سبق نستنتج أنه قد تحتاج بعض المكتبات العامة في ظل الضغوط الاقتصادية السابق تناولها إلى اتباع أسلوب وطريقة القطاع الخاص في تقديم الخدمات والمنتجات وذلك نظراً لعدة

* سحبت شركة المقاولون العرب عدد ٢ فني صيانة منتدبين منها للعمل بالمركز الثقافي التابع لجمعية الرعاية المتكاملة في ١٢ فبراير ٢٠١١ اليوم التالي لتنحى الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك.

أسباب منها[٣٦]:

١. تقلص ميزانيات المكتبات من سنة لأخرى وفي الوقت نفسه تزايد أسعار المنتجات المعلوماتية مما يستدعى البحث عن أساليب جديدة ومصادر أخرى للتمويل.

٢. ظهور تقنيات حديثة تستدعي الاستخدام في نظم المكتبات مما يتطلب المعونة أو المشورة في استيعاب التكنولوجيا الجديدة.

٣. الحاجة إلى تطوير أنظمة قائمة تحتاج إلى تكاليف باهظة.

٤. حاجة المكتبات إلى أن ترفع عن كاهلها تقديم بعض الخدمات المكلفة.

وبطبيعة الحال فإن خصخصة المكتبات العامة لها ما لها من مزايا وعليها ما عليها من عيوب وقد رصد محمد فتحي عبد الهادي مزايا وعيوب الخصخصة من خلال آراء المؤيدون والمعارضون حيث يرى المؤيدون المزايا التالية ([٣٧]):

١. أن عملية الإنتاج في القطاع الخاص محكومة بمبدأ المنافسة ومن ثم فإنها أكثر فاعلية وأكثر كفاءة وأقل كلفة من عملية الإنتاج في القطاع الحكومي .

٢. يمكن أن يتحقق رضاء المستفيد بدرجة أكبر عندما يتوفر له تنوع في الخيارات من مقدمي الخدمات يتم له الاختبار من بينها.

٣. يتميز المتعهد من القطاع الخاص بإتاحة تقنيات ونظم خدمة حديثة لتقديم الخدمات.

٤. خفض العجز المالي للمؤسسات الحكومية.

أما العيوب فتتمثل في:

١. أن القطاع الخاص يهتم فقط بتحقيق المكسب المادي.

٢. احتكار جديد للمعلومات أساسه عامل الربح.

٣. أن المتعاقد الخارجي قد تنقصه الخبرة بالظروف أو الأحوال والممارسات المحلية.

٤. احتمالية أن تتسبب الخصخصة في ظهور مشكلة البطالة.

٥. الزيادة في الأسعار: إذا كانت الحكومية بتقديم خدمة على أساس التكلفة أو أقل من التكلفة الإجمالية فإن تحويل تقديم الخدمة إلى القطاع الخاص يمكن أن ينتج عنه زيادة في السعر.

٦. التمييز أو التفريق بين جمهور المستفيدين في الحصول على المعلومات لإنتاج الخدمة المدفوعة هو قادر على الدفع، مما قد يتعارض مع السياسات التي تكفل حرية الوصول إلى المعلومات.

٧. انقطاع الخدمة أو توقفها بسبب ظروف مثل المشكلات المالية.

وفى نهاية تناول موضوع الخصخصة في المكتبات العامة فإنه يمكن تطبيق بعض أساليب القطاع الخاص فيما يخص النقاط التالية وحسب ما يناسب الطبيعة الإدارية والمالية لكل مكتبة:

- الاستعانة بالعمالة بنظام التعاقد دون استخدام التعيين الدائم، حيث أن ذلك الأسلوب يجعل الأخصائي أو الموظف بصفة عامة في حالة حرص دائم على أداء عمله بصورة جيدة. مع إمكانية تطبيق نظام العمالة لمشروعات محدده أو مؤقتة.

- إتاحة الفرص الوظيفية الأعلى (أخصائي أول – رئيس قسم – مدير مشروع – مشرف إدارة..الخ) بناء على الأداء المتميز و تقديم الأفكار والمشروعات التي من شأنها تطوير العمل بغض النظر عن تاريخ و أقدميه التعيين.

- وضع اللوائح الإدارية والمالية المنظمة لأداء العاملين والتي تضمن كفاءة الأداء وربط الحوافز المالية والمكافآت بالمجهود.

- تقديم نسبة من الخدمات بمقابل مادي مثل الدورات التدريبية و ورش العمل وبعض خدمات المعلومات.

الخلاصة:

- الاقتصاد والمعلومات حليفان متضامنان لدفع عجلة التقدم في شتى النواحي العلمية والتكنولوجية والاجتماعية. وتشكل المكتبات العامة بما تحتويه من إنتاج فكرى متنوع وما تقدمه من خدمات تأثير على الاقتصاد المحلى.
- إدارة النواحي المالية بالمكتبات العامة أحد أهم التحديات التي تواجه هذه المكتبات لكي تتلاءم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية.
- تقوم المكتبات العامة التابعة لجهات حكومية بطلب نفقاتها وإيراداتها التقديرية وفقا لأسس تقدير النفقات العامة التي تضعها الدولة وتقوم بالصرف على احتياجاتها وفقاً لأبواب الموازنة.
- تطور وظائف الإدارة شمل تطور الإدارة المالية التي تدرجت من مجرد تقدير مالي بالدخل والنفقات إلى برامج بالخطط المستقبلية التي تكفل تحقيق الأهداف من خلال تنفيذ برامج العمل طبقاً للخطة الزمنية الموضوعة.
- تقوم المكتبات العامة بتحقيق فائدة اقتصادية بدعمها لقطاعات القوى العاملة في مصر من خلال ما تحتويه من أوعية معلومات وكذلك ما تقدمه من أنشطة ودورات متنوعة تخدم تلك القطاعات.
- تقدم المكتبات العامة فرص التدريب للطلبة وحديثي التخرج بما يزيد خبراتهم ويساهم في تأهيلهم لسوق العمل وهى بذلك تقدم أحد الحلول لمشكلة البطالة.
- تعرضت المكتبات العامة ولا زالت لمجموعة من التحديات الاقتصادية من تخفيض ميزانيات وعدم كفاية الموارد وارتفاع أسعار المقتنيات.
- قامت بعض المكتبات العامة بإتباع بعض أساليب الخصخصة والدخول في شراكات مع جهات محلية ودولية، كأحد الحلول والبدائل لتحقيق منافع مالية واقتصادية.

قائمة المصادر:

(١) سيد الهواري. الإدارة: الأصول والأسس العلمية. القاهرة: سيد الهوارى، ١٩٩٦. ص٦.

(٢) محمد حسنين هيكل. مصر والقرن الواحد والعشرون: ورقة في حوار. القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤.

(3) <http://www.ifla.org/node/8498> [6/11/2016]

(4) International encyclopedia of information and library science. – London: Routledge, 1997. p 380

(٥) محمد فتحي عبد الهادي، نبيلة خليفة جمعه. المكتبات العامة. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ٢٠٠١. ص١٧.

(٦) المصدر السابق. ص٨٢.

(٧) أحمد أنور عمر. المعنى الاجتماعي للمكتبة: دراسة لأسس الخدمة المكتبة العامة المدرسية. القاهرة : المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٧. ص١٦.

(٨) أحمد عبد الله العلي. المكتبة العامة في خدمة المجتمع. القاهرة، ٢٠٠٦. ص٤٠.

(٩) محمد محمد الهادي. الإدارة العلمية للمكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ١٩٩٠. ص٢٧٦.

(١٠) الموازنة في ٢٥ سؤال وجواب. وزارة المالية: قطاع الموازنة العامة للدولة. القاهرة. ٢٠١٤. ص٣.

(١١) المصدر السابق. ص٨.

(١٢) المصدر السابق. ص١٠ – ص١١.

(١٣) الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق العام. وزارة المالية، ٢٠١٤. ص٢٧.

(١٤) المصدر السابق. ص٦٧.

(١٥) سعد عبد الموجود أبوزيد. خطة تسويق مكتبة مصر العامة بالزاوية الحمراء. القاهرة: مكتبة الزاوية الحمراء، ٢٠١٣.

(١٦) الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية قبل الصرف على الإنفاق العام. مصدر سابق. ص ١٣٢.

(١٧) المصدر السابق. ص ١٣٤.

(١٨) المصدر السابق. ص ١٣٧.

(١٩) رياض طاهر رضوان. مقابلة شخصية. ٢٩ أبريل٢٠١٧

(٢٠) المصدر السابق. ص ١٤٢.

(٢١) ياسر مصطفي عثمان. مقابلة شخصية. ١٤ أكتوبر ٢٠١٧.

(٢٢) محمد محمد الهادي. مصدر سابق. ص٢٨٠.

(٢٣) الموازنة في ٢٥ سؤال وجواب. مصدر سابق. ص١٤.

(٢٤) قاموس الإدارة مع مسرد بالمصطلحات الإنجليزية المقابلة' نقله عن الإنجليزية نبيل غطاس. بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨١. ص٦.

(٢٥) أثرتون، بولين. مراكز المعلومات: تنظيمها وإدارتها وخدماتها، ترجمة حشمت قاسم. القاهرة: دار غريب، ١٩٨٠. ص٨٩.

(٢٦) خالد حسين إبراهيم. الإدارة المالية للمكتبات المتخصصة المصرية: دراسة تحليلية. أطروحة (دكتوراه) – جامعة حلوان. كلية الآداب. قسم المكتبات والمعلومات، ٢٠٠١. ص٢٩.

(٢٧) محمد محمد الهادي. مصدر سابق. ص٣٠.

(٢٨) خالد حسين إبراهيم. مصدر سابق. ص٣٠.

(٢٩) شريف كامل شاهين. نظم المعلومات الإدارية للمكتبات ومراكز المعلومات: المفاهيم والتطبيقات. الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٤.ص٢١٦.

(٣٠) خالد حسين إبراهيم. مصدر سابق. ص٣١.

(31) Mckay, Duncan. Effective financial planning for library and information services. 2nd ed. London: Aslib, 2003. p2.

(٣٢) إبراهيم صبري المتولي الإدارة المكانية لمؤسسات الثقافة العربية. القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٦. ص١٦٤.

(٣٣) أسامة السيد محمود. ميزانيات المكتبات العامة في مصر: دراسة تحليلية. مجلة المكتبات والمعلومات العربية. س١٨، ع٣ (يوليو ١٩٩٨). ص٣٧.

(٣٤) محمد فتحي عبد الهادي. الخصخصة في مجال المكتبات والمعلومات. ملتقى وورش عمل التحول نحو استخدام أساليب القطاع الخاص في إدارة المكتبات. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٦. ص٢ – ص٨.

(٣٥) محمد محمد عاشور. مقابلة شخصية. ١١ يناير ٢٠١٨.

(٣٦) محمد فتحي عبد الهادي. مصدر سابق. ص٦.

(٣٧) المصدر السابق. ص١٠.